

(الناطق في المنتدى في المنتدى)

المواطن علي الجابر الأحمد



منتزه الخيران

منتزه الخيران التابع لشركة المشروعات السياحية من أكثر الأماكن شهرة ورغبة لدى المواطن الكويتي الذي يجد راحته وسرته فيه، فلا غرابة إن استقطب الكثير من الرواد الكويتيين وغيرهم فالحجز على الشاليهات والقلل الموجودة فيه يتم قبل ستة أشهر أو أكثر وإدارة الشركة مشكورة وفرت كل ما يحتاجه الزائر ووضعت رجال إنقاذ على شواطئها البحرية لا تتعدى المسافة بين الرجل منهم والآخر مائة متر فقط، وهذا يؤكد حرصها على سلامة الأطفال وغيرهم من الغرق - لا سمح الله - إلا أن ما ينقص هذا المنتزه الجميل هو وجود طبيب على مدار الساعة لحالات الطوارئ وتخصيص طريقتين لا يتعدى عرض كل منهما 4 أمتار لهواة المشي، وآخر لهواة الدراجات الهوائية يوازن طريق السيارات، علما بأن أصحاب تلك الهوايات لا ينقطعون عن هذا الشارع حتى ساعات الفجر الأولى، وإن تعذر ذلك فيكفي تخصيص طريق واحد بعرض 5 أمتار يجمع أصحاب الهوايتين المطلوب من رئيس شركة المشروعات الشيخ دعيج المالك، الحريص على عمله دائما أينما كان أن يخلي مسؤولية الشركة ويدرس تطبيق هذا الاقتراح حفاظا على الرواد وإبائهم من أي حوادث، وتجنبنا لأي شكوى تقام على الشركة بسبب عدم تخصيص مكان للدراجات والمشاة، فما يتم الآن هو استخدام طريق السيارات التي لا تتوقف، فيأخذوا لو تمت مراعاة المقترح سالف الإشارة إليه لسهولة تنفيذه، أما الاقتراح الآخر - لو أردنا هدوءا وراحة أكثر وهواء نقيا - فهو العمل على تخصيص 4 قطارات على الكهراء بثلاث غرف تلف في المنتزه مروراً بالشاليهات والقلل لنقل الرواد من وإلى أماكن الترفيه بشكل مستمر دون توقف، وبمفع استخدام السيارات إلا في الوصول والمغادرة وبذلك نضمن الحفاظ على سلامة أبنائنا وعلى بيئتنا بدلا من دوران الشباب بسياراتهم وانتشار العادم من بعد صلاة المغرب إلى الساعة الثانية فجرا، ولنتمتع في عطلة نهاية الأسبوع.

مع الشكر الجزيل للقائمين على المنتزه من بوابة الدخول إلى العاملين لخدمة الزائرين.

رسوم «البلدية»

حددت البلدية مبلغ خمسمائة دينار لتأمين نظافة المخيمات الربيعية على أن يسترد هذا المبلغ بعد انتهاء المهلة المقررة وضمان نظافة المكان وبعد تدخل السادة النواب ومطالبتهم بتخفيض المبلغ، استجابت الحكومة مرغمة كالعادة ودون تردد وكان هذا المبلغ قد وضعه شخص وليس حكومة دولة، والسؤال هو هل أصبح المجلس هو الجهة التنفيذية والأمر النهائي في هذا البلد؟ وأضحى مبدأ فصل السلطات مجرد شعار وحبر على ورق؟ وهل البلدية حددت المبلغ بشكل عشوائي أم بعد دراسة وافية؟ ولماذا هذا الفرق الشاسع بالتخفيض، لست من يؤكد هذا المبلغ أو نصفه، بل السؤال يوجه إلى الحكومة، وحفاظا على ماء الوجه: ابن الثاني بالدراسة ومراعاة جميع الجوانب قبل إصدار القرار حتى لا تقع في مغية التنازل والنكوص الذي اعتادت عليه، فهذا السلوك ليس من صالح الحكومة فلا تريد - كشعب - أن تكون حكومتنا بهذا الضعف في اتخاذ القرار ثم الحؤول دون تنفيذه، فإزاء هذا المسلك لن نتحقق الغاية من القرار وهو ضمان نظافة المخيمات، بل استهانة البعض ستسحب إلى عدم التقيد بمراعاة نظافة المخيم، فالبركة بالسادة النواب وتدخلاتهم في كل صغيرة وكبيرة، ناهيك عن أن المبلغ المفروض سواء كان 500 أو 100 دينار هو مبلغ تأمين يسترد عند انتهاء مدة التخيم، فالمفروض ألا يستتلك المؤمن من سداد، إذ لا ضرر سيلحق به مادام أنه سيراعي نظافة المكان، ومن باب أولى أيضا ألا يتدخل بعض النواب في هذا الشأن، إلا أننا اعتدنا أيضا على وجود نواب انتهازيين، وآخرين تنتمي من الله أن يكثروا من أمثالهم.

بنياد القار

ولايزال الإهمال المزمع يلف منطقة بنياد القار، فمرادو هذا الطريق ملزمون برؤية صور أصبحت متكررة من عمارات قديمة مكتظة بسكن العزاب وحبال الغسيل واضحة كالوان قوس قزح وعمالة تنتقل بين غرفة وبلكوته وحمام نصف عارية، مروراً بحاويات القمامة التي تنتشر حولها الأكياس هنا وهناك، هذا فضلا عن بعض البحيرات من مياه الصرف الصحي والتي تتطاير تحت عجلات المركبات ليأخذ المارة نصيبهم من الغسيل، فإلى متى يستمر هذا الوضع، علما بأن الموقع يطل على أحد الشوارع المهمة.



رأي

مطلق الوهيدة



حادثة مشرف والأمطار الموسمية

ما حدث في مشرف يستحق الدراسة والتحقيق من الأسباب الحقيقية وراء الأخطاء الفنية في التصميم وشروط السلامة خصوصا في المشاريع التي لها علاقة بالتأثيرات البيئية في دولة نفطية كالكويت. ولابد أن يعاقب كل من كان له علاقة بأي تهاون أو تقصير في جميع مراحل المشاريع التصميمية والتنفيذية، كما يجب ألا يترك الأمر للواسطة والنوسط مثلما عودتنا الحكومة والسلطات الأخرى تحت مفهوم «لحبة ولحيا» وحفظ القضية وعفا الله عما سلف هذا إذا كان هناك من يدعي الإخلاص وتطبيق القوانين لأنه كما قيل «من أمن العقوبة أساء الأدب».

ونحن بدورنا نؤكد على ضرورة أن تؤخذ الحيلة والاحتياط في شبكة الأمطار، حيث إنه لو هطلت الأمطار هذه السنة بكثرة ستترتب عليها زيادة في المعضلة والتلوث ولابد من إيجاد الحلول المؤقتة لامتناعها والتقليل من تأثيراتها التلوثية وتحضير الآليات للمضخ والسحب قبل حلول هذا الموسم وإحضار الكادر الفني الذي يستطيع وضع الخطط لهذه الأمور، إن حدثت لا سمح الله.

It wants very hard work and equipments should be brought as soon as possible



رياح الشمال

م.ضاري محسن المطيري

د.فهد الخنة..

المجلس بانتظارك

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: (والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما)، نعم هكذا هي سنة المفسدين في الأرض، فهم لا يريدون أن تتلطح أيديهم بالفساد دون الآخرين حتى لا يعاب عليهم أو يكونوا نشازا بين الناس، وأيضا هكذا هي سنة الله في إظهار الحق ونصرة أهله ولو بعد حين (والعاقبة للمتقين). أهل الفساد ليست لهم مبادئ تستطيع الإحكام إليها، إلا مبدأ واحدا «تغض الطرف عن تجاوزاتي تكون أحب الناس إلي، وإن ركبت مركب النصيح والإرشاد، وطلعت لي فيها النصائح الأمين، فأنت فاسد يجب القضاء عليك»، (قال الملأ من قوم فرعون أنذر موسى وقومه ليفسدا في الأرض ويدركوا كلفهم). للأسف أهل الفساد استخدموا الإعلام وأجادوا استغلاله في تحقيق مآربهم، وكان مبدأهم هو اكتب اكتب حتى يصدقك الناس، ولكونهم يعلمون أن الحق أبلج وأنه لا شك ستكون له الدائرة يوما ما وتنكشف للناس الحقائق، عمدوا إلى طريقة للأسف الشديد تؤدي أكلها بسرعة البرق، خاصة في وسط إمكانيات الإعلام الفاسد هذه الأيام، ألا وهي اتهام المصلحين بالفساد بمستندات وشواهد مصنعة تأخذ الوقت الطويل في قضائنا الكويتي العادل لكي ينكشف زيفها، فتخرج البراءة في وقت متأخر جدا للأسف، فتكون أهداف المفسدين قد تحققت قبل ذلك. وهذا بالضبط ما حصل مع النائب السابق د.فهد الخنة، حيث برأه القضاء بعدما اتهم زيفا وبهتاناً بتجاوز القانون ومخالفته، وهو ما تم التعارف عليه بقضية ومشروع الوسيلة، والتي نالت من نزاهة نائبنا الفاضل، لكن ما يخفف من شدة المصيبة أن سمعة هذا النائب الخلق قد رد اعتبارها، والشرفاء أهم ما عندهم السمعة والذكر الطيب عند الناس وليس المنصب أو المال، وللدكتور فهد نصيب من كنيته «بوصال» وهو بإذن الله صالح ولا نزكي على الله أحدا. ويبقى عتابي وشكرتي ليست على المفسدين، إنما على من غيب عقله حين طعن في عرض أخيه المسلم، ونسي أو تناسى تاريخه الوطني المشرف، حيث عرف منه بذل الجهد لحفظ مقدرات الدولة والمال العام إضافة إلى مساهمته في صون أخلاقيات المجتمع الكويتي من كل ما يسوءه، والله عيب على من يصدر الافتراءات في ذم من ستمهم الدين والصلاح دون دليل أو بيئة واضحة، أين عقل المستمع والمتلقي؟ نعم المسلم بشر غير معصوم، لكن عرضه هو المعصوم بأمر الله.

وتتكرر المناساة هذه الأيام أيضا، لنجد من يشك في العمل الخيري في الكويت دون دليل أو برهان، ويرمي تركيبة القيادات السياسية في البلاد التي أغاظت البعض من مرضى القلوب والتقارير السنوية والإحصاءات الدقيقة وراء ظهره، ويأخذ بقول الغربيين وأذنانهم الذين لا يريدون الخير للإسلام ولا لأهله. في الختام، نقول لك يا بو صالح نرى المجلس في انتظارك، وأعضاء المجلس المخلصون أمثالك في حاجة ماسة إلى خبرتك ومشورتك، وأظن أن الناخبين جربوا غيرك وعرفوا قيمتك الآن أكثر، وأكلوا مقليا في نتائج 2009 لن ينسوه أبدا، فنسأل الله لك التوفيق، ورايتك بيضاء يا دكتور فهد بإذن الله.

dhari0395@hotmail.com

حادثة وحديث

موسى أبوظفرة المطيري

طرف علم..

المحللون الجدد والذين يتناولون الشأن السياسي في كل «حزة» و«رزة» بدأوا في التكاثر العجيب هذه الأيام خاصة مع تزايد وقت الفراغ وكثرة القضايا المطروحة على الساحة كإسقاط القروض وزيادة الخمسين وأبناء الحكومة ووزرائها وانفلونزا الخنازير، فلا تكاد تدخل ديوانية إلا وتجد الجميع «يقرض» الحكومة والمجلس ويصول ويجول في التوقعات وبث الأخبار من المصادر التي يعتد بها، وما يحدث هو انعكاس طبيعي لاستمرار التجاذب السياسي والتصريحات المستمرة للنواب على كل شاردة وواردة.

وحقيقة الأمر ان الجميع يعلم ان حالة تحليل الاخبار وتناولها في الدواوين أصبحت أهون ما يكون بعد حالة الجمود التنموي الذي أصاب البلد منذ سنوات طويلة في حين تسابق البلدان الأخرى التطور والتقدم حتى سبقته ومازلنا نحن نراقب الأوضاع ونتمنى ان تتم زيادة مرتباتنا 50 دينارا وان تمن الحكومة علينا بتعطيل المدارس وتصلح «لغة» عند دوار قطعة 5 بالفردوس وان يفتح مستوصف

الحرف 29

ذعار الرشيدى



عندما سرقني وكيل وزارة

لا أزال أتذكر يوم 17 مايو 1999، عندما صحت مبكرا «على غير العادة» وتناولت مجموعة الصحف التي يليقها والذي في الصالة بعد أن ينتهي من قراءتها لأجد «مانشيتا» عريضا لإحدى الصحف على لسان وكيل إحدى الوزارات، ولم يكن الغريب تصريح الوكيل «الطيب الحبوب» بل مضمون تصريحه الذي نقله نصا عن تحقيق صحفي كنت قد أجريته في يوم 13 مايو عن وزارته، والغريب أن تصريحه هو ذاته مانشيت التحقيق الذي نشرته في الزميلة «القبس» حيث كنت أعمل، ووجدت أن كل ما ورد على لسان الوكيل في الموضوع الذي نشرته الصحيفة الأخرى التي أفردت له نصف صفحة هو تماما ما أوردته في تحقيق سواء من أرقام أو إحصائيات أو حتى الأسماء، في البداية تحولت الغرابة التي انتابتني إلى حالة من الغضب، وقمت بالاتصال بالزميل الذي يغطي أخبار الوزارة التي «يكلها» الوكيل السارق وطلبت منه رقم هاتفه واتصلت به وبدأت حديثي بعد أن لجمت غضبي بأدب جم قائلا «يا سعادة الوكيل لو اللي «بايقني» شاعر أو كاتب جان هانت بس وكيل وزارة صعبة شوي» وما ورد بتصريحك اليوم سبق أن كتبتة في تحقيق لي قبل 4 أيام من تصريحك، وجميع ما ورد من إحصائيات وأرقام هو نتاج جهدي الذاتي وبحثي الميداني الخاص ولم تكن وزارتك تعلم عن هذه الإحصائيات ولا الأرقام شيئا لولا أنني قمت بـ «واجبي المنزلي» كصحافي، وبرحابة صدر أوسع من مطار فرانكفورت استقبل مكالمتي وعاصفة غضبي الهائلة وأسمعني من طرف لسانه حلاوة «وشاكيلنا» وفي نهاية المكالمة لم أأخذ منه حقا ولا باطلا، وهي عادة متأصلة 790 من قياديين الحكومة عندما تواجههم بأي اتهام أيا كان حجمه. وانتهت مكالمتي إلى لا شيء، وبعدها ورغبة مني في الانتماء بدأت أبحث عن كل ما وراء الوكيل وعلى مدى 3 أشهر لم أترك مناقصة ولا تصريحا ولا نقلا إداريا أو وزاريا وقَّعه الوكيل أو حتى أمر به شفويا إلا وكشفت مدى استفادة الوكيل منه ماديا وسياسيا، ورغم أنني كنت مدفوعا برغبة الانتقام وكشفت عن وزارته ما لم يكشف سابقا إلا أنه بقي في منصبه ورغم أن بعض ما نشرته عنه كان يدينه قانونيا إلا أن شيئا لم يتغير، كتبت عنه وعن وزارته حتى ملّ مني «الكي بورد» ولم يصدر قرار واحد، وبقي في منصبه حتى وافاه أجل «التقاعد». منذ ذلك اليوم اكتشفت أنه مهما كتبت الصحافة ومهما كشفت ومهما فضحت من تجاوزات لمسؤولين وقياديين تبقى هناك حسابات أخرى تمتد من علاقة القيادي بالمتنفذين وبأعضاء مجلس الأمة وبالكتل السياسية واتباعه سياسة «العصا» والجزرة» و«النقل» و«الذب» و«تمرير الصفقات».

والمحصلة هي أنه يمكنك إسقاط وزير بخير صغير لا يتعدى حجمه 50 كلمة فقط شرط ألا يكون مدعوما، ويستحيل عليك تحريك «شعرة في جنب» رئيس قسم مدعوم.

Waha2waha@hotmail.com